﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ ١١٤﴾ [الأنعام: 114]

## ❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبْلَها:

التَّقابلُ الضِّدّيُّ بين أولياءِ الشَّيطانِ وعبادِ الرّحمنِ

بعد أن بيَّن اللّهُ في الآياتِ السَّابقةِ سُنَّتَه في أن جعلَ لكلِّ نبيٍّ شياطينَ منَ الإنس والجنّ؛ للصدِّ عن دينِه، واستمالةِ الّذين لا يؤمنون بالآخرةِ، وأثرَ الوحْيِ الشَّيطانيِّ فيهم، انتقلَ للحديثِ عن أثرِ الوحْيِ القُرآنيِّ في الأنبياءِ وأتباعِهم، على طريقِ المقابلةِ الضِّدّيّةِ بين أولياءِ الشَّيطانِ وعبادِ الرّحمن، وما يترتّبُ على ذلك منَ الحُكمِ على أولياءِ الشَّيطانِ بالافتراءِ والاقترافِ.

## ❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿أَبۡتَغِي﴾: لفظٌ مُشتقٌّ من بَغَا الشَّيءَ بَغوًا؛ أي: نَظَرَ إليه كَيفَ هو[1]، والباغِي: الطَّالِبُ، وانبَغَى الشّيءُ: تَيَسَّرَ، وتَسَهَّلَ[2]، والدَّمُ بَغَا: هاج[3]، وبغى الشَّيْءَ ما كان خيرًا أو شرًّا، وانطلقُوا بُغيانًا؛ أي: ناشدين مُطالِبين[4]، وفي التّنزيل: ﴿يَبۡغُونَكُمُ ٱلۡفِتۡنَةَ وَفِيكُمۡ سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ﴾ [التّوبة: 47]؛ أي: يبغُونَ لكُم. والمعنى في الآية: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمٗا﴾؛ أي: أغيرَ الله أطلبُ حَكمًا وأرضاه؟

2) ﴿حَكَمٗا﴾: جذرُ الكلمةِ هو (حَكَم)؛ الحَكَمُ: اللّهُ تعالى، ومن صفات الله تعالى: الحَكَمُ والحَكِيمُ والحَاكِمُ[5]، والحُكمُ: العِلمُ

(1) الزّبيديّ، تاج العروس: (بغي).
(2) الفيروزآباديّ، القاموس المحيط: (بغي).
(3) مجموعة من المؤلفين، المعجم الوسيط: (بغي).
(4) ابن منظور، لسان العرب: (بغا).
(5) ابن منظور، لسان العرب: (حكم).

والفقهُ والقضاءُ بالعدلِ، والحاكمُ مُنفِّذُ الحُكم، والجمعُ حُكّام، وهو الحَكَمُ[1]، والحَكَمُ: الحاكمُ المُتخصّصُ بالحُكم الَّذي لا يُنقضُ حُكمُه، فهو أخصُّ منَ الحاكم، ولذلك كان من أسمائه تعالى: الحَكَمُ، ولم يكُنْ منها: الحَاكِمُ[2].

3) ﴿مُفَصَّلًا﴾: جذرُ الكلمةِ هو (فصل)؛ التّفصيلُ لهُ معنيان، الأوّل: تفصيلُ آياته بالفَواصل، والثّاني بمعنى: أنّنا فَصَّلنَاهُ؛ أي: بيّناهُ، وحُمِلَ عليهما قولُه ﷻ: ﴿ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ﴾[3]، وسُمّي المُفصّلُ مُفصّلًا، لقِصَرِ أعدادِ سُوَرِهِ في الآي. وفَصَّل الثّوبَ: قطّعهُ على قَدِّ صاحبه، بقصدِ خِياطَتِهِ. وفصَّلَ الكتابَ: جعلهُ فُصُولًا مُتَمايِزَةً[4].

ومعنى التّفصيل: تبيينُ المعاني بما ينفي التّخليطَ المُعَمِّيَ للمعنى، وينفي أيضًا التّداخلَ الّذي يوجبُ نقصانَ البيان عنِ المعنى، وذلك بالآيات الّتي تفصلُ المعاني بعضَها من بعض[5].

ومعنى: ﴿مُفَصَّلًا﴾: مُوَضَّحًا مُزالَ الإشكال، أو مُفَصَّلًا بالوعد والوعيدِ، أو مُفصَّلًا مُفرَّقًا على حسب المصالح؛ أي: لم يُنزِلْهُ جُملةً واحدةً، أو يقصِدُ أنّهُ بيّنَ فيه الفصلَ بين الحقّ والباطلِ[6].

4) ﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾: جذرُ الكلمةِ هو (مَرَيَ)، وأصلُه من: مَرَيْتُ النّاقةَ: إذا مسحتُ ضَرعَها للحلْبِ، وتمارى، يتمارى، فهو مُتمارٍ. وتمارَى القومُ: تجادلُوا وتناظرُوا. وتمارَى في الشَّيءِ: امترَى فيه، ارتابَ، شكَّ فيه وتردَّدَ، قال تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكَ تَتَمَارَىٰ ۝٥٥﴾ [النّجم: 55]. والمِرْيَةُ: التّردّدُ في الأمر، وهو أخصُّ منَ الشّكّ. والمِراءُ أيضًا: منَ الافتراءِ والشّكِّ، ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: 23]. وأصلُه في اللّغة الجدالُ، وأن يستخرجَ الرّجلُ من مُناظره كلامًا ومعانيَ الخصومةِ وغيرِها، من مريتُ الشّاة، إذا حلبتُها واستخرجتُ لبنَها[7]، وهذا هو المعنى المُرادُ في الآية، إذ نهى اللّهُ تعالى المؤمنين أن يكونوا منَ الشّاكّين المجادلين بآيات اللّه تعالى.

(1) ابن منظور، لسان العرب: (حكم).
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/14.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/265.
(4) أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: (فصل).
(5) الواحديّ، التّفسير البسيط: 8/384.
(6) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/471.
(7) الأزهريّ، تهذيب اللّغة، والرّاغب، المفردات، وابن منظور، لسان العرب: (مري).

## ❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

مَن أنزلَ الوحيَ مُفصَّلًا بالحقِّ هـو صـاحـبُ الحقِّ في الحكمِ بين العباد

نزلَت هذه الآيةُ في مُشرِكي قُرَيشٍ، لَمَّا قالُوا للرّسول ﷺ: اجعلْ بينَنَا وبينَكَ حَكَمًا من أحبَار اليهود، وإنْ شِئتَ من أسَاقِفَةِ النَّصارَى، ليُخبِرَنا عنكَ بمَا في كِتَابِهِم من أمرِك فنزلَتْ[1]، فجاءَ خطابُ اللّه لنبيّه: قُلْ يا محمّدُ: أغيرَ اللّه أبتغي حَكمًا، فلَقَّنَ اللّهُ رسولَه ﷺ أن يُخاطبَهُم خطابًا كالجَوَاب عن أقوالِهم وتَوَرُّكاتِهم، فيفرّعُ عليها أنّه لا يطلبُ حَكمًا بينهُ وبينهُم غيرَ اللّهِ تعالى[2]، الّذي إليه مرجعُهُم، وأنّهُم إنْ طمعُوا في غير ذلك منهُ، فقد جاؤُوا مُنكَرًا منَ القول وزُورًا، وتقديرُ القول مُتَعيّنٌ، لأنَّ الكلامَ لا يُناسبُ إلاّ أن يكُونَ من قولِ النّبيِّ[3] ﷺ.

واللّهُ سبحانَه الّذي أنزلَ إليكم القرآنَ مبيِّنًا فيه الحُكمَ فيما تختصمون فيه أمرَه ونهيَه بلُغة يعرِفُونها من أمري وأمركم، أو مُفرَّقًا سورةً سورةً، وآيةً آيةً[4]، وبنو إسرائيل الّذين آتاهم اللّهُ التّوراةَ والإنجيلَ يعلمون علْمًا يقينًا أنَّ هذا القرآنَ مُنزَّلٌ عليك – أيّها الرّسولُ – من ربّك بالحقِّ، فلا تكونَنَّ منَ الشّاكِّين في شيءٍ ممّا أوحينا إليك، وهُو نهيٌ عنِ الشّكِّ العقائديِّ، بالارتياب في أنّ القرآنَ هُو الحقُّ المُنزَلُ منَ اللّه تعالى، فكان خطابُ اللّه لرسوله واضحًا، وعن طريقه خاطبَ غيرَه منَ المُؤمنين، ممّن عاصرُوا التّنزيلَ، وأراد به أمّتَهُ عُمومًا؛ لأنّ الحاجةَ إلى هذا الخطاب مُتجدّدةٌ، مع مُرُور الزّمانِ، واختلاف المكانِ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/212.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/13.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/14.
(4) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/477.

## ❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

### بلاغةُ تقديرِ القولِ المحذوفِ بدلالةِ قولِه: ﴿أَبْتَغِي﴾:

قولُه تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي﴾ فيه إضمارٌ؛ وتقديرُه: قل لهم يا محمّدُ أفغيرَ الله أَبتَغِي حَكَمًا قاضيًا بيني وبينَكم[1]، وسرُّ ذلك: أنَّ هذا القولَ، وإنْ كان من عند الله ﷻ، هو جديرٌ بأن يقُولَهُ كُلُّ إنسانٍ عاقلٍ، فهُو منَ الوُضوح بحيث لا يحتاجُ إلى أمرٍ سَمَاويٍّ به، يَلْفِتُ إليه، ويُنبّهُ له[2]، ويتجلّى في هذا النّصِ الكريمِ توقّدُ الإيمانِ وروعةُ الاعتزازِ بدين الله سبحانَه، أنّه هو مصدرُ العلمِ، واللّهُ هو الحَكَمُ، وهو مَن أنزلَ الكتابَ مُفصَّلًا.

تمكُّنُ اليقينِ في القلوبِ يقودُها إلى سرعةِ الاستجابةِ وكمالِ الطَّاعةِ

وتظهرُ بلاغةُ الحذفِ في أنَّ مقتضَى العزَّةِ كمالُ الطَّاعة لله تعالى، فإنَّ حذفَ (قل) دالٌّ على سرعةِ استجابةِ المخاطَبِ بذكرِها وعدمِه.

### غرَضُ الاستفهامِ في: ﴿أَفَغَيْرَ﴾:

وذلك في قولِه تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾، فبعدما فضحَ القرآنُ أمرَ الّذين لا يؤمنون بالآخرة، وكشفَ دواخلَهُم، وما يجولُ في أعماق نفُوسِهم، فذكرَ إصغاءَهم لِمَا يُوحِيه أعداءُ النّبيِّ، وكأنّه قد صار هو الرّاجحُ عندهم، وهُو البديلُ للحقّ في الرّسالات الّتي جاءَ بها الأنبياءُ، جاء الاستفهامُ إنكاريًّا في مطلع الآية: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾، والإنكارُ هُنا يُفيدُ النّفيَ[3]، ناهيك عمّا يتضمَّنُهُ منَ التّوبيخِ والتّسفيهِ[4].

إنكارُ التَّحاكمِ إلى غيرِ اللهِ نفيًا وتوبيخًا وتسفيهًا

### نُكتةُ تقديمِ ﴿أَفَغَيْرَ﴾ على الفعلِ ﴿أَبْتَغِي﴾:

"أصلُ جملةِ الاستفهامِ: (أَأَبتَغِي غَيرَ اللهِ حَكَمًا)، فقُدِّمَ المفعولُ (غيرَ)؛ لأنّ الإنكارَ مخصُوصٌ بابتغاء (غَيرِ اللهِ)، وليس على عُمُوم

رأسُ التّوحيدِ وأساسُه ولُحمَته إخلاصُ الولايةِ لله وحده

(1) التّعلبيّ، الكشف والبيان: 4/183.
(2) عبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآني للقرآن: 4/299.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/211.
(4) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/35، والطّيبيّ، فتوح الغيب: 6/219.

الابتغاءِ؛ فقدَّمَهُ لِيَلِي حرفَ الإنكار وهو الهمزةُ"[1]، ونكتتُه بيانُ خلوصِ الولاية للّه الحقِّ في الأمورِ كلِّها، وهذا رأسُ التَّوحيد، ومن مُوجِبَاتِ التّقديم؛ أنّ المُقدّمَ يتضمّنُ جوابًا لردّ طلبٍ طلبَهُ المُخاطَبُ، والفاءُ لتفريع الجوابِ[2].

### فائدةُ إضافةِ ﴿أَفَغَيْرَ﴾ إلى لفظِ الجلالةِ:

﴿أَفَغَيْرَ﴾ مضافٌ، ولفظُ الجلالة مضافٌ إليه، و(غير) اسمٌ مُوغِلٌ في التّنكير والإبهام لا يتعرّفُ بالإضافةِ إلى المعرفة[3]؛ وفائدتُه: دخولُ كلِّ من يُرضَى بحُكمِه من دون اللّه تعالى في حُكمِ الإنكار، ومثلُ ذلك قولُه تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [الطّور: 43].

الرّضا بغيرِ حُكمِ اللهِ مُنكرٌ وباطلٌ

### نُكتةُ التّعبيرِ بالمضارعِ ﴿أَبْتَغِي﴾ حصرًا دون غيرِه:

أفادَ التّعبيرُ بالفعل المضارع ﴿أَبْتَغِي﴾ معنى التّجدّدِ لفعل الابتغاءِ مع الزّمان، وهذا يتناسبُ مع الحالة النّفسيّةِ للمُبتغي ورغبتِه في البحث عن دينٍ غيرِ دينِ اللّهِ، وحُكمٍ غيرِ حُكمِ اللّهِ، فهو يعكسُ غايةَ كفّار قريشٍ في الصّدِّ عن دين اللّه والبحثِ المتواصلِ عن أساليبَ تصدُّ النّاسَ عن الإيمان، فأفادَ المضارعُ ذلك التّجدّدَ والاستمرارَ فيه، فجاءَ التّعبيرُ القرآنيُّ باستفهامٍ إنكاريٍّ رافضٍ لمَا يبتغيه المُعاندون الكافرون.

مـن طـلـبَ غـيرَ الله حَكمًا فقدِ ابتغَى مُنكرًا منَ الفعلِ وزُورًا

### سرُّ التّعبيرِ بصيغةِ: ﴿حَكَمًا﴾ لا حاكِمًا:

الحَكَمُ أبلغُ منَ الحاكم، وأدلُّ على الرّسوخ، لأنّه لا يُطلَقُ إلّا على العادل، وعلى مَن تكرّرَ منه الحُكمُ، بخلاف الحاكم[4]، والفرقُ بينهما أنّ الحَكَمَ لا يَحكُمُ إلّا بالحقّ، والحاكمُ يحكمُ بالحقّ وبغير الحقّ، والحَكَمُ صيغةٌ للعدلِ منَ الحُكّام، والحاكمُ جارٍ على الفعل،

حُـكـمُ الـلـه هو الـحـقُّ والـعـدلُ ومـا خـلا ذلـك فـبـاطـلٌ وظـلـمٌ وهوًى

(1) المطعنيّ، التّفسير البلاغيّ للاستفهام: 2/35.
(2) البغويّ، تفسير البغويّ: 2/153.
(3) ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 2/125، والرّضي، شرح الرّضي على الكافية: 1/300.
(4) القاسميّ، محاسن التّأويل: 4/471.

وقد يُقال للجائر[1]، ففيه بيانٌ واضحٌ أنَّ الحَكَمَ هو اللّهُ تعالى وحدَه، فهو الّذي يحكمُ بالحقِّ دون الباطل، وبالعدل دون الظُّلم، وفيه كذلك الإشارةُ إلى أنَّ حكمَ الله هو الحقُّ والعدلُ، وأنّه لا يجوزُ تجاوزُه أو تعدِّيه، وأنّه لا حُكمَ آخرَ غيرَ حكمِه يستحقُّ المطالبةَ به أو التّسليمَ له، وفيه تعريضٌ بمَن يحكمُون بغير ما أنزل اللّهُ بأنَّهم يَحكمُون بالباطلِ والظّلم والهوَى.

**بلاغةُ مَوقِعِ جُملةِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾:**

زيـادةُ الإنـكـارِ عـلى المفترين، وبيانُ أنَّ القرآنَ بإعجازه مُغْنٍ عن سائرِ الآياتِ

قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ "جملةٌ حاليّةٌ مُؤكَّدةٌ لإنكارِ ابتغاءِ غيرِه تعالى حكمًا، ونسبةُ الإنزالِ إليهم خاصّةً مع أنّ مقتضى المقامِ إظهارُ تساوي نسبتِه إلى المتحاكمين لاستمالتِهم نحوَ المُنزَل واستنزالِهم إلى قَبول حكمِه بإبهامِ قوّةِ نسبتِه إليهم"[2]، وفيه تنبيهٌ على أنّ القرآنَ بإعجازه وتقريرِه مغنٍ عن سائر الآياتِ[3].

**دلالةُ القَصْرِ في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾:**

إنـزالُ الكتابِ مـن عـنـد اللـهِ يقتضِي أن يكونَ مُعجِزًا، ومَن نَزلَ عليه صادِقًا

وفي عبارةِ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ﴾ قصرٌ[4]؛ والمعنى: أنّه أنزلَ إليكمُ الكتابَ ولم يُنزِلْهُ غيرُه، ونُكتةُ ذلك أنّ في القرآن دلالةً على أنّه من عند الله، بما فيه منَ الإعجاز، وبأُمِّيَّةِ المُنزَّلِ عليه، وأنّ فيه دلالةً على صدق الرّسول ﷺ، تَبَعًا لثُبوت كونِه مُنزَّلًا من عند اللهِ، فإنَّه قد أخبر أنَّه أرسلَ محمّدًا ﷺ للنّاس كافَّةً، وفي تضاعيف حُججِ القرآنِ وأخبارِه دلالةٌ على صدقِ مَن جاءَ به؛ فحصَلَ بصَوغ جُملةِ الحالِ على صيغةِ القصرِ الدّلالةُ على الأمرين: أنَّهُ مِن عند الله، والحُكم للرّسُول الأكرم ﷺ بالصّدق[5].

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/212.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/176.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/178.
(4) يقول القَزوينيّ: "القصرُ في اللّغة الحبس، وفي الاصطلاح تخصيصُ شيءٍ، صفة أو موصوف، بشيء موصوف أو صفة، بطريق مخصوص". يُنظر: القزوينيّ، الإيضاح في علوم البلاغة: 3/5.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/15.

### فائدةُ التَّعبيرِ باستعمالِ حرفِ (إلى) لا (على):

الرّفقُ والمؤانسةُ مـنِ استـمـالـةِ المُخاطَبين نحوَ المُنزَّلِ إليهم هو مقصودُ سياقِ الآيةِ

في قولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ﴾ عُدِّي فعلُ الإنزالِ بحرف (إلى) لإفادةِ الرِّفقِ والمؤانسةِ، ولو جاء بحرف (على) لأفادَ مبالغةً[1]، وهذه المبالغةُ لا تصلحُ مع مَن أُنزلَ عليهمُ الكتابَ منَ الرُّسلِ، ولا يكونُ الخطابُ بها لعموم النّاس، ولذلك كانت تَعْدِيَتُهُ بالحرف (إلى)؛ لأنّها كانَت مطلبًا لهم، فاختار السّياقُ الحرفَ (إلَى) لمَا فيه منَ الرّفقِ والمُؤانسةِ، أمّا لو جاء التّعبيرُ بـ (عَلَى) لأفاد الهيمنةَ والقُوّةَ والمبالغةَ؛ ولم يُفدِ المعنى المُراد منِ استمالة المُخاطَبين نحوَ المُنزَّلِ إليهم، فجاء الحرفُ مُناسِبًا للسِّياق الواردِ فيه.

### نُكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ ﴿أَنزَلَ﴾ لا (نَزَّلَ):

الإشـــارةُ إلى اكتمالِ القرآنِ الـكـريـمِ، وأنَّ حكمَ اللهِ يُعلَمُ مـن كـلِّـه لا من أجزائِه

آثرَ النَّظمُ استعمالَ الإنزالِ لا التَّنزيل فقال: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًاۚ﴾؛ لأنَّ المرادَ الإنزالُ دُفعةً واحدةً، فأُريدَ بقولِه: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ﴾ كتابًا كاملًا، وقال الجُرجانيُّ: "الإنزالُ يُستعملُ في الدُّفعةِ، والتّنزيلُ يُستعملُ في التّدريجِ"[2]. وقال الرّاغبُ الأصفهانيُّ: "التّنزيلُ يختصُّ بالموضعِ الّذي يُشيرُ إليه إنزالُه مُفرَّقًا، ومرّةً بعد أخرى، والإنزالُ عامٌّ"[3]، فواضحٌ بأنّ بين اللّفظتين فرقًا، وأنّ التّعبيرَ القرآنيَّ بلفظ (أنزل) يأتي عمَّا نزلَ منه دُفعةً واحدةً، وما نزلَ مُفرَّقًا مُنجَّمًا يأتي بلفظ (نزّل)، ولمَّا كان سياقُ الآيات مُتحدِّثًا عن حُكم اللّه بالحقِّ والعدلِ، حسُنَ التَّعبيرُ بالإنزال؛ لأنَّ حكمَ اللّه لا يُعرَفُ من آيةٍ وحدَها، بل يُعرفُ منَ الكتابِ كلِّه، وفيه إشارةٌ إلى اكتمالِه وتَمامِه.

---

(1) القُونويّ، حاشية على البيضاويّ: 8/238.

(2) الجرجانّي، التّعريفات، ص: 73.

(3) الرّاغب، المفردات: (نزل)، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط: 5/40.

### نُكتةُ تقديمِ الجارّ والمجرورِ ﴿إِلَيۡكُمُ﴾ على المفعولِ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

إشعارُ المؤمنين بعظيمِ ما خصَّهمُ اللهُ به من إنزالِ الكتابِ والحثُّ على الثّباتِ في الدِّين

تقديمُ الجارِّ والمجرور ﴿إِلَيۡكُمُ﴾ أفادَ الاختصاصَ؛ وفي ذلك إشعارٌ بعظيمِ ما خصّ اللّهُ به المُخاطَبين، وتهييجٌ لمشاعرِهم، وتحريكٌ للإيمان في قلوبهم، وقال الزّمخشريُّ: "هذا من بابِ الإلهابِ والبعثِ للسّامعين على الثّباتِ في الدِّينِ والتّصلُّبِ فيه"[1].

### غرضُ تخصيصِ المُخاطَبين بكونِ الكتابِ نازلًا إليهم:

خطابُ المشركين بإنزال الكتابِ إليهم تسجيلٌ عليهم وإشعارٌ لهم بعظيمِ المسؤوليّةِ

في قولِه تعالى: ﴿إِلَيۡكُمُ﴾ جاء غرضُ تخصيصِ المخاطَبين بنزولِ الكتابِ إليهم؛ لبيانِ عظيمِ فضْلِ اللّهِ عليهم، وإشعارِهم بعظيمِ المسؤوليّةِ تجاهَ تلك النّعمةِ، وتجاهَ ذلك الكتابِ المُفصَّلِ فيه كلُّ شيءٍ من أمورِ دينِهم، وما تضمّنَه منَ الهدايةِ، والضّميرُ في ﴿إِلَيۡكُمُ﴾ خطابٌ للمشركين، فإنّ القرآنَ أُنزلَ إلى النّاسِ كُلِّهم للاهتداءِ به، وفي قولِه: ﴿إِلَيۡكُمُ﴾ هُنا تسجيلٌ عليهم، بأنَّه قد بلَغَهم فلا يستطيعون تجاهُلًا لذلك[2]، كأنَّه قال: أنزلَ إليكم الكتابَ لهدايتِكم وإنقاذِكم وتشريفِكم وإكرامِكم فاعتبرُوا بذلك كي تكونُوا منَ المعتَبرين.

### معنى التَّعريفِ في قولِه تعالى: ﴿إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

العهديّةُ في تعريفِ الكتابِ؛ فيها بيانٌ أنّه هو المُفصَّلُ فيه كلُّ شيءٍ

التّعريفُ بـ (أل) في قولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ المرادُ منه (أل) العهديّةُ؛ للدّلالةِ على شيءٍ معروفٍ معهودٍ لدى المخاطَبين، وقصدَ به في الآيةِ القرآنَ الكريمَ لا جنسَ الكتابِ، فالتّعريفُ أفادَ كتابًا واحدًا وهو ما أُنزلَ على محمّدٍ ﷺ؛ لأنّ السّياقَ يقتضِي ذلك؛ إذ جاءَ الخطابُ ليبيّنَ أنّ ما في أيديهم منَ الكتابِ هو المُفصَّلُ فيه كلُّ شيءٍ، وهو حُجّةٌ عليهم.

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/402.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/15.

**سرُّ إيثارِ لَفظِ ﴿إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ على غَيرِه منَ الأوصافِ:**

آثرَ ذكرَ الكتابِ دون القرآنِ أو الفرقانِ لمعرفة المُخاطَبين السّابقةِ بأنّ ما ينزلُ منَ الرّسالات السّماويّةِ إنّما هو (كتابٌ) من عند اللّه، وللإشعار بأنَّه سيُكتبُ ويُحفظُ وسيكونُ ثابتًا، فإنَّ المكتوبَ أثبتُ منَ المقروء، وتذكيرًا لهم بما صدرَ على لسانِهم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ ١٥٦﴾ [الأنعام: 156]؛ والكتابُ في آية الأنعام الأخيرةِ التّوراةُ والإنجيلُ، والطّائفتان هما: اليهودُ والنّصارَى، فذكّرهم بما قالوه؛ وتمنّيهم أن يُنزِّلَ عليهم الكتابَ كما تنزّلَ على طائفتين من قبلِهم، وهمُ اليهودُ والنّصارى، ولئلّا يقولَ كفّارُ العربِ: إنّما أُنزلَ الكتابُ منَ السّماء على اليهودِ والنّصارَى، وقد كنّا عن قراءة كُتبِهم في شُغلٍ، ونحن ليس لنا بها علمٌ ولا معرفةٌ، وفيه إشارةٌ إلى التّعريض بتناقُضِهم في كلا الموقفَيْن.

التّعريضُ بتناقُضِ المشركين، والإيماءُ إلى حفظِ القرآن بوسيلةِ الكتابةِ إعجازٌ غيبيٌّ

**تعيينُ نوعِ الواوِ لجُملةِ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾:**

الواوُ في جملةِ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ استئنافيّةٌ، والجملةُ لا محلَّ لها منَ الإعراب، وجملةُ ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ لا محلَّ لها؛ لأنّها صِلةُ الموصولِ (الّذين)[1].

**سرُّ التّعبيرِ بالاسمِ الموصولِ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾:**

عبّر بالاسمِ الموصولِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾؛ لبيانِ عظيمِ ما آتى اللّهُ تعالى هؤلاء القومَ، فقد آتاهُمُ الكتابَ الشّاملَ على علم الغيبِ؛ فناسبَ أن يقولَ بعدَها: ﴿يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾، ولغرض الإبهامِ بالذّواتِ عنِ السّامعين؛ فيُذكرُ بِصلةٍ يعرفُها المُخاطَبون؛ إبرازًا لتلك الصِّفةِ واهتمامًا بها.

المقصودُ بصِلةِ الموصولِ أحبارُ اليهودِ

(1) الصّافي، الجدول في إعراب القرآن: 8/259.

وقدِ اختلفَ المفسِّرون في تعيين المرادِ في قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، هل هم أهلُ الكتابِ منَ اليهود والنّصارى؟ أو مَن أسلمَ منهم؟ أو المقرّبون منَ الصّحابة كأبي بكرٍ وعمرَ؟

قال ابنُ عاشور: والمرادُ بالّذين آتاهم اللّهُ الكتابَ: أحبارُ اليهودِ؛ لأنّ الكتابَ هو التّوراةُ المعروفُ عند عامّةِ العربِ، وخاصّةً أهلُ مكّةَ؛ لتردُّدِ اليّهودِ عليها في التّجارة، ولتردُّدِ أهلِ مكّةَ على منازل اليهود بيثربَ وقُراها؛ ولكون المقصودِ بهذا الحكم أحبارَ اليهودِ خاصَّةً؛ قال: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ ولم يقُل: أهلَ الكتابِ[1].

### غرضُ إسنادِ فعلِ الإيتاءِ إلى ضميرِ العظَمةِ:

تعظيمُ شأنِ الكتابِ الّذي آتاهم اللهُ

قال: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ولم يقُل: (أُوتوا الكتاب)؛ عنايةً بما هم فيه منَ الفضل والخيرِ، فأسند الإيتاءَ إلى ضمير العظَمةِ المتكلِّم (نا) عادًّا جهةَ التّكلُّم كالجماعة[2]، ولتعظيم شأنِ ما آتاهم اللّهُ وهو الكتابُ؛ فمصدرُه عظيمٌ كلَّ العظمةِ، عالمٌ بكلّ شيءٍ، فكان الكتابُ مصدرًا للعلم والفهم باعتبارِ مصدرِه الّذي أنزلَه سبحانَه، ولوصْفِهم بأنّهم يعلمون علمًا يقينًا أنَّ هذا القرآنَ مُنزَّلٌ عليك - أيّها الرّسول - من ربّك بالحقّ؛ فلذلك كلُّ مَوضعٍ ذكرَ في وصف الكتابِ (آتينا) فهو أبلغُ من كلِّ موضعٍ ذكر فيه (أوتوا)؛ لأنّ (أوتوا) قد يُقال إذا أُوتِي مَن لم يكنْ منه قبَولٌ، و﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ﴾ يُقالُ فيمَن كانَ منه قَبولٌ[3].

### فنُّ الجناسِ التّامِّ في لفظ ﴿ٱلۡكِتَٰبَ﴾:

الإيماءُ إلى وحدةِ الكُتبِ السّماويّةِ مصدرًا وغايةً

بينَ لفظِ (الْكِتَابَ) الأوّلِ في قولِه تعالى: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، والثّاني في قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ جناسٌ تامٌّ؛ لأنّ الأوّلَ بمعنى القرآنِ الكريمِ مُنفردًا، والثّاني بمعنى مجمُوعِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/أ8.
(2) الرّضّي، تلخيص البيان: 2/8.
(3) الرّاغب، المفردات: (أتى).

الكُتبِ السّماويّةِ الّتي سبقَتِ القرآنَ الكريمَ مُجتمعةً على قولٍ، أو التَّوراةِ على قولٍ آخرَ[1]، فجعلهُما في مُسَمًّى واحدٍ؛ ليُخبرَهُم أنّ مَن يُنكرُ القرآنَ، فقد أنكرَ الكُتبَ كلَّها التّوراةَ والإنجيلَ والقرآنَ.

**فائدةُ مَجيءِ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ اسمًا للقُرآنِ والتَّوراةِ والإنجيلِ في سياقٍ واحد:**

بين القرآنِ والتّوراةِ والإنجيلِ مجانسةٌ تقتضِي الاشتراكَ في الحقيقةِ والنّزولِ

لبيان أنّ المصدرَ لجميعِ الكتبِ واحدٌ؛ وردًّا على ما يتحجَّجُون في قولِهم: ﴿إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُوا۟ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ ۚ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾؛ فأورد الكتابَ في آيةٍ واحدةٍ بمعنيين، وهذا من قبيل المشتركِ اللّفظيِّ، فقال في الأُولى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ﴾، والكتابُ هنا (القرآنُ)، ثمّ أتبعها بالثّانية فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾، والكتابُ هنا التّوراةُ على القولِ بأنَّ المقصودَ بالاسمِ الموصولِ اليهودُ، أو أنّ "المرادَ بالكتاب التّوراةُ والإنجيلُ، والتّعبيرُ عنهما بذلك للإيماءِ إلى ما بينهما وبين القرآن منَ المُجانسةِ المُقتضيةِ للاشتراكِ في الحَقِيَّة والنُّزُولِ من عنده تعالى مع ما فيه من الإيجاز"[2].

**دلالةُ حرْفِ العطفِ:**

عطفَ الكلامَ المسندَ إلى الله على الكلام المسندِ إلى النّبيّ تعضيدًا له

جُملةُ: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ معطوفةٌ على جُملة ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا﴾، أو على جُملة ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾، فهُو عطفُ تلقينٍ، عُطِفَ به الكلامُ المنسُوبُ إلى الله، على الكلام المنسُوبِ إلى النّبيِّ المُرسَلِ ﷺ؛ تعضيدًا لمَا اشتملَ عليه الكلامُ المنسُوبُ إلى النّبيِّ ﷺ، من كوْنِ القرآنِ حقًّا، وأنّه من عند الله[3].

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 2/336.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 4/255.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/16.

### بلاغةُ الالتفاتِ الضَّمائِريِّ:

الـرّسـالـةُ المحمّديّةُ كانَت شاخصةً أمامَ أحبارِ اليهودِ في كُتبِهم

وبين قولِه تعالى: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾ و﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ التفاتٌ ضمائريٌّ: ففي الأُولى تحدّثَ اللّهُ عن ذاته سُبحانَه بصيغة الغيبةِ بالفعل الماضي، فقال: ﴿ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ﴾، ثُمّ التفتَ في الثّانية إلى صيغة المتكلّم، فقال: ﴿ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، وفيه من زيادةِ الشّهادةِ وتوكِيدِها على الّذينَ آتاهُم التّوراةَ، من أحبار اليهودِ، وتذكيرِهم بها، وفي التّوراة كثيرٌ من دلائل صدقِ الرّسالةِ المحمّديّةِ، فجاء ضميرُ الحاضرِ ليشهدَ عليهم بذلك، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، ولم يقُل: (أَهْلَ الْكِتَابِ).

### نُكتةُ مَجيءِ المُسنَدِ خبرًا فعليًّا ﴿يَعۡلَمُونَ﴾:

تـجـدّدُ عـلـومِ القرآنِ مع الزّمن دليلُ إعجازِه

وظيفةُ الجملةِ الفعليّةِ التّعبيرُ عنِ الأحداث المرتبطةِ بالزّمن؛ وفائدتُها تدلُّ على تجدّدِ الحدثِ مع الزّمن؛ وفي الآية قولُه تعالى: ﴿يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾؛ أنّ لديهم علمًا بأنّ القرآنَ حقٌّ، وهو مُنزَّلٌ على رسول اللّهِ بالحقّ، لمَا استَحصَلُوه من كتاب اللّهِ تعالى منَ العلم، ولكنّ هذا العلمَ لديهم مُتجدّدٌ، فيزدادُون علمًا ورسوخًا وأدلّةً على صدقِ القرآن، وأنّه من عند اللّه تعالى. وهذا من قَبيل إعجازِ الكتابِ لديهم، والتّوراةُ والإنجيلُ ليست بمعجزةٍ؛ لأنّها تعرّضَتْ للتّحريف والتّبديل فيكونُ الكتابُ هنا هو القُرْآنَ الكَريمَ.

ومعنى قولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٞ﴾، أنّهم يجدُونه مُصدِّقًا لما في كتابِهم، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾، فيهم قولان: **أحدُهما**: أنّهُم علماءُ أهلِ الكتابَيْن، قاله الجمهورُ، **والثّاني**: رُؤساءُ أصحابِ النّبيِّ محمّد ﷺ، كأبي بكرٍ وعمرَ، وعثمانَ وعليٍّ، وأشباهِهم[1]، وبحسب المعنَى الثّاني، يكون

(1) ابن الجوزيّ، زادُ المسير: 2/69.

الكتابُ هو القرآنُ، ويكونُ تكرارُ الكتاب، حسبَ هذا المعنى توكيدًا لمعاني الإيمان بهذا الكتابِ.

**غرَضُ التَّأكيدِ في قولِه تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ﴾:**

التّوكيدُ في الأسلوب الخبريِّ في قوله تعالى: ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾ لغرض إثباتِ ما أنكره المخاطَبُ أو المحكيُّ عنه الخبرُ، إن كان في نفسه شكٌّ من تصديقه، فأحبارُ اليهود كانوا يعلمون ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾، ولكنّهم يُشكّكون فيه، ويُنكرون ذلك، فكشفَ القرآنُ الكريمُ في هذه الآية عن شيءٍ من خبايا نفوسِهم، وعلْمِهم بالحقِّ، وإنكارِهم لذلك الحقِّ، بل إنّهم كانوا يُنكرون القرآنَ صراحةً أنّه كتابُ اللّه المُنزَّلُ على محمّدٍ ﷺ؛ لأنّ ذلك يستدعي إيمانَهم به.

**الكشفُ عمّا يجولُ في نفوس أحبارِ اليهودِ من إنكارِ الحقِّ**

**توجيهُ القِراءاتِ القُرآنيَّةِ في قولِه تعالى: ﴿مُنَزَّلٌ﴾:**

قَرَأَ ابنُ عَامر وحَفصٌ ﴿أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ بالتَّشديدِ من نزَّل ينزِّل جمعًا بَين اللّغتين؛ لأنَّهُ قد تقدَّم قَولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾، ولَم يقُل: (وَهُوَ الَّذي نَزَّل)؛ أي: قولُه: ﴿أَنزَلَ﴾ وقولُه: ﴿مُنَزَّلٌ﴾ جمعٌ بين الإنزال والتَّنزيل، وقرأَ الباقون بالتّخفيف[1].

**أهلُ الكتابِ يعلمون أنَّ القرآنَ الّذي ينزلُ نجومًا مفرَّقةً، وسيكتملُ إنزالًا منَ الله**

والفرقُ بين القراءتين: أنّ قراءةَ ﴿مُنزَلٌ﴾ بالتّخفيف تفيدُ معنى نزول الكتابِ كلِّه دُفعةً واحدةً، وقراءة ﴿مُنَزَّلٌ﴾ بالتّشديد تفيدُ أنّ هذا القرآنَ الّذي يتلوه رسولُ اللّه عليهم وقتَ تنزّله بحسَب الأحوال والمناسبات هو يأتي من عند اللّه، فالمعنى: أنّ آياتِ القرآنِ الّتي تنزلُ منجَّمةً مفرَّقةً هي من عند اللّهِ سبحانَه، وهم يعلمون ذلك تمامَ المعرفة، فقراءةُ التّشديدِ أشارَت إلى نزولِه مُنجَّمًا، وأخرى التّخفيف أفادَت أنّه سينزلُ مُكتمِلًا من عند اللّه تعالى، وفيه إقامةُ الحجَّةِ عليهم.

(1) أبو زرعة، حجّة القراءات، ص: 268، وابن الجزريّ، النّشر: 2/262.

**معنى حرفِ ﴿مِّن﴾ في قولِه تعالى: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾:**

بيانُ عظيمِ شأنِ مصدرِ القرآنِ الكريم

معنى ﴿مِّن﴾ لابتداء الغايةِ مجازًا، وهي مُتعلِّقةٌ بـ ﴿مُنَزَّلٌ﴾[1]، أفادَت عظيمَ شأنِ المصدرِ الّذي وردَ منه هذا الكتابُ، وضميرُ ﴿أَنَّهُۥ﴾ عائدٌ إلى الكتاب الّذي في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ وهو القرآنُ، فاللّهُ سبحانَه كذلك المصدرُ الّذي أتى منه كتابُهُم، فليس لهم أن ينكروا هذا القرآنَ.

**دلالةُ اختيارِ عُنوانِ الرُّبوبيّةِ في قولِه تعالى: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾:**

نزولُ القرآنِ هو من آثارِ الرّبوبيّةِ وعظيمِ الاحتفاءِ بالرّسول، والتّعريضِ بمشركي أهلِ الكتابِ

التَّعرُّضُ لعنوان الرّبوبيّةِ للإيذان بأنَّ نزولَ القرآن من آثار الرّبوبيّة[2]، هذا وأنّه في مَطلَعِ الآيةِ ذكرَ أنّ المُنزِلَ هو اللّه، قال: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾، وهنا جاء بلفظ الرّبوبيّة؛ إكرامًا للمُخاطَب، وهو رسولُ اللّه ﷺ؛ بيانًا لحفاوة مقام الرّبوبيّةِ بالرّسول والرّسالة وبيانًا لعظيمِ شأنيهما.

وفي اختيار صفةِ الرّبوبيّة تعريضٌ بمشركي أهل الكتاب؛ إذ لا يكفي توحيدُ الرّبوبيّةِ الّذي هو جزءٌ منَ التّوحيد الكاملِ، وهو نوعٌ من أنواعه، فمَن أقرَّ بربوبيّة اللّهِ دون أن يقرَّ بألوهيّته فلا يكفيه ذلك للإيمان، بل لا بدَّ أن يُفرِدَ اللّهُ وحدَه بجميع أنواعِ العبادةِ.

**غرضُ إضافةِ لفظِ الرُّبوبيّةِ إلى ضميرِ المخاطَبِ في قولِه تعالى: ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾:**

تشريفُ الرّسولِ وتصديقُه وإظهارُ عظيمِ رعايتِه

إضافةُ لفظِ الرُّبوبيّةِ إلى ضميرِ المخاطَبِ وإسنادُه إليه، وهو رسولُ اللّه ﷺ؛ تشريفٌ وتصديقٌ له ﷺ، قال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشۡهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيۡكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَشۡهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ١٦٦﴾ [النّساء: 166]، وهي إضافةٌ محضةٌ تفيدُ تعريفًا؛ لأنّ المضافَ إليه معرفةٌ وهو محمّدٌ ﷺ؛ فمِن كافِ الخطابِ عُلِمَ أنَّ الرّبَّ،

(1) الآلوسّي، روح المعاني: 4/255.
(2) الآلوسّي، روح المعاني: 4/255.

وهو الّذي أنزلَ الكتابَ مُفصَّلًا من عنده؛ هو ربُّ محمّدٍ ﷺ، وأنّ الرّسالاتِ منه سبحانَه.

**معنى الباءِ والتّعريفِ في قوله تعالى: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾:**

نـــزلَ الـقـرآنُ مُلتبِسًا بالحقّ والصّدْقِ

الباءُ في قوله ﴿بِٱلْحَقِّ﴾ للمُلابسة؛ أي: مُلابسًا للحقّ؛ لأنّ معاني هذا الكتاب وكلِّ ما اشتمل عليه من وعدٍ ووعيدٍ وإخبارٍ من غيب الماضي والمستقبل يؤكّدُ صدقَه وإعجازَه، ثُمّ عضَّدَ الدّلالةَ - على أنّ القرآنَ حقٌّ - بعلم أهلِ الكتابِ أنّهُ حقٌّ، لتصديقِه ما عندهُم، ومُوافقتِه لهُ، وقال لهُ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، وهذا من قبيل التّهييجِ والإلهابِ، في أنّ أهلَ الكتاب يعلمُون أنّهُ مُنزَلٌ بالحقّ، والنّبيُّ لا يجبُ أن يُريبَه جُحودُ أكثرهم وكُفرُهم به[1].

**دلالةُ الالتفاتِ منَ المتكلّمِ إلى المخاطَب:**

خطابُ الرّسولِ ﷺ خـطـابٌ لأمّته

في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ التفاتٌ منَ المتكلّم في السّياق السّابق، وهو الرّسولُ ﷺ، في قوله: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى﴾ إلى المُخاطَب في قوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، لينتقلَ الخطابُ من خُصوص الرّسول، إلى عُموم أمّته، فخطابُ الرّسولِ خطابٌ لأمّته، أو هو لكُلِّ سامعٍ من بني آدم، فقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: 28].

ويجوزُ أن يكُونَ قولُهُ: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ خطابًا لكُلِّ أحدٍ، على معنى أنّه إذا تعاضدتِ الأدلّةُ على صحّته وصدقه، فما ينبَغي أن يمتريَ فيه أحدٌ، وقيل: الخطابُ لرسول الله ﷺ يُعدُّ خطابًا لأُمّته[2]، قال القُونويّ: "والمرادُ أنّ الخطابَ للأمّة حَقيقَةً، وإنْ كان للرّسول ﷺ صورةً، وقيل: الخطابُ لكُلّ أحدٍ شاملٌ للرّسول وأمّته، لكنّ المرادَ لازمُهُ مجازًا لا كنايةً، وهو كونُ الأمرِ المذكورِ أعني علمَ أهلِ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/56 - 57.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 2/56 - 57.

الكتاب ذلك أو أنّه مُنزَلٌ من ربّك، مقطوعٌ مُتحقِّقٌ، بحيث لا يَشُكُّ فيه ناظرٌ، فلا يَضُرُّ إدراجُه ﷺ في الخطاب"[1].

**معنى الفاءِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾:**

ترتيبُ النَّهيِ على الإخبارِ بقصْدِ الإلهابِ والتَّهييجِ

الفاءُ لترتيب النّهي على الإخبار بعلم أهلِ الكتابِ، أو في أنّه مُنزَّلٌ من ربّك بالحقّ، فليس المرادُ حقيقةَ النّهي له ﷺ عنِ الامتراء في ذلك؛ بل تهييجَه [2]ﷺ، على معنى أنّ الخطابَ لرسول الله ﷺ، أو أرادَ بالخطاب عمومَ النّاس من أمّته ﷺ.

**غرضُ النَّهْيِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾:**

أصلُ الخطابِ أن يكونَ مع معيّن، وقد يُترَكُ لغيرِه

المقصودُ بالممترين في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ (الشّاكّين) في أنّه الحقُّ، وأنّه منَ الله تعالى، خاطب اللّهُ نبيَّه بذلك، وأراد به غيرَه منَ المؤمنين لكي لا يشكّوا فيه[3]، فإذا كان النّهيُ للنّبيّ ﷺ فإنّما يكون للتّطمين، وإن كان لعموم النّاس فإنّما يكون توجيهًا لبعضِهم، وتعريضًا بآخرين، كلٌّ حسب ما يُكنُّ قلبُه، وما هو مستقرٌّ في نفسه، ويحتملُ أن يكونَ الخطابُ في الحقيقة للأمّة على طريق التّعريض، وأن يكونَ لكلِّ أحدٍ ممّن يُتَصوَّرُ منهُ الامتراءُ؛ لأنّ أصلَ الخطابِ أن يكونَ مع مُعَيَّنٍ، وقد يُترَكُ لغيرِه[4].

**بلاغةُ التَّعريضِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾:**

المبالغةُ في ذمِّ مَن كفرَ وأعرضَ عن ذكرِ الله تعالى

في الجملة تعيينُ المقصودِ بالخطابِ بينَ العُمومِ والخُصوصِ؛ عمومِ النّاسِ، أو خصوصِ النّبيِّ ومَن معه منَ المؤمنين، فقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾؛ وخطابُ الرّسولِ ﷺ لخطاب الأمّةِ؛ فخاطبَ الخاصَّ وأرادَ العامَّ؛ وهو جميعُ أفرادِ أمّته ﷺ. وقيل:

(1) القونويّ، حاشية على البيضاويّ: 8/245.
(2) السّمرقنديّ، بحر العلوم: 1/477.
(3) الآلوسّي، روح المعاني: 4/255.
(4) الآلوسّي، روح المعاني: 4/255.

الخطابُ لكلّ أحدٍ على معنى أنَّ الأدلّةَ لمّا تعاضدَت على صحّتِه فلا ينبغي لأحدٍ أن يَمترِيَ فيه[1].

وفي هذا النّهي تعريضٌ بمَن تركَ الإيمانَ وكفرَ بالحقِّ؛ أي: إذا كان النَّهيُ على هذه الصُّورة موجَّهًا للنَّبيِّ ومَن معه مِنَ المؤمنين، فكيف بمَن كفرَ؟!

**سرُّ التَّعبيرِ بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ دونَ (فلا تمترِ):**

رفعُ شأنِ النّبيِّ ومَن معه منَ المؤمنين أن يكونُوا في زمرةِ الممترين

قال تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ ولم يقُل: (فلا تمترِ)؛ لإقرارِ أنَّ هناك ممترين، وأنَّ النَّبيَّ ﷺ بمعزلٍ كونيٍّ أن يكونَ معهم، وفيه بديعُ مدحِه ورفعُ شأنه، وشأنِ المؤمنين أن يكونوا في زمرةِ الممترين، أوردَ في الجملة الفعلَ النّاقصَ (تكون) الّذي يدلُّ على الكون، والّذي هو الحصولُ المُطلَقُ، وخبرُه يدلُّ على الكونِ المخصوصِ وهو كونُ الامتراء؛ أي: حصولُه، فجيء أوّلًا بلفظٍ دالٍّ على حصولٍ ما، ثمّ عُيّنَ بالخبرِ ذلك الحاصلُ، فالفائدةُ في إيراد مُطلَقِ الحصول أوّلًا ثمّ تخصيصِه، كالفائدة في ضمير الشّأنِ قبل تعيين الشّأنِ، مع فائدةٍ أخرى؛ هي دلالتُه على تعيين زمانِ ذلك الحصولِ المُقيّدِ[2].

**بلاغةُ حذفِ مُتعلّقِ ﴿ٱلْمُمْتَرِينَ﴾، وبلاغةُ التّفريع:**

الوجوهُ المحتملةُ في الآية هي من جميل مقاصدِ القرآنِ الكريمِ وتنوّعِ خطابِه للنّاس

الخطابُ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ يحتملُ أن يكُونَ خطابًا للنّبيِّ ﷺ فيكونَ التّفريعُ على قولِه: ﴿يَعْلَمُونَ أَنَّهُۥ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ﴾؛ أي: فلا تكُنْ منَ المُمترين في أنَّهُم يعلمُون ذلك، ويُمكنُ أن يكُونَ الخطابُ مُوجَّهًا إلى كُلِّ عاقلٍ، ليعمَّ كلَّ مَن يحتاج إلى مثل هذا الخطاب؛ ألّا يكونَ منَ الشّاكّين في أنَّ هذا القرآنَ حقٌّ، وأنَّه من عند الله، فيكونَ التّفريعُ على قولِه: ﴿مُنَزَّلٌ

(1) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 2/179.
(2) الرّضيّ، شرح الرّضيّ على الكافية: 2/221.

مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾؛ أي: فهذا أمرٌ قد اتّضحَ، فلا تكن منَ الممترين فيه، ويحتملُ أن يكونَ المخاطَبُ الرّسولَ ﷺ، والمقصودُ منَ الكلامِ المشركون الممترون على طريقة التّعريضِ، ويكونَ التّفريعُ على قولِه: ﴿مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾[1]، وعلى كلّ الوجوه فإنَّ حذفَ مُتعلَّقِ الامتراءِ لظهورِهِ منَ المقام تعويلًا على القَرينةِ، وإذ قد كانَت هذه الوجوهُ الثّلاثةُ غيرَ مُتعارِضة، صحَّ أن يكون جميعُها مقصودًا منَ الآية؛ لتذهبَ أفهامُ السّامعين إلى ما تتوصَّلُ إليه منها[2]. وهذا من مقاصد إيجازِ القرآنِ وخصائصِه وجوامعِ كلمِه وآياتِه، وفيه ما فيه منَ الحذف والإيجاز، مع توسُّعِ المعنى وكمالِه.

**دلالةُ التّوكيدِ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾:**

التّوكيدُ في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ﴾ يدُلُّ على أنّ أهلَ الكتابِ يعلمُون الحقَّ، ولكنّهُم يكفُرُون به ويجحَدُون، والمقصودُ تأكيدُ الخبرِ كقول القائلِ بعدَ الخبرِ: هذا مَا لا شكَّ فيه، فالامتراءُ المنفيُّ هو الامتراءُ في أنّ أهلَ الكتاب يعلمون ذلك؛ إذ منَ المستغرَبِ اجتماعُ علْمِهم وكُفرِهم به[3]؛ بمعنى: هذا أمرٌ قد اتّضحَ، والخطابُ المُؤكَّدُ بنُون التّوكيد نبرتُه صاعدةٌ، مع ما يتضمّنُهُ منَ التّحذير والتّخويف؛ لانتفاء الحُجّةِ في الإنكار، وهو خطابٌ للرّسول ﷺ قُصِرَ فيه على مَن عاصره منَ المُشركين، على سبيل التّعريضِ[4].

التّحذيرُ والتّخويفُ منَ التّشكيكِ في قضايا التّشريعِ والرّسالةِ

## ❁ الفُروقُ المُعْجَمِيَّةُ:

### الامتراء والشَّكّ والظَّنّ:

الامتراءُ هو استِخراجُ الشُّبَهِ المُشكلةِ، ثمَّ كَثُرَ حتَّى سُمِّي الشَّكُّ

الامتراءُ أدلُّ وأقوى وأخصُّ منَ الشّكّ، والشّكُّ أشدُّ منَ الظّنّ

(1) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/123، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/17.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/17.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 8/17.
(4) الفخر الرّازيّ، مفاتيح الغيب: 13/123.

مريةً وامتراءً، وأَصلُه المري؛ وهو استِخراجُ اللَّبن منَ الرّضع، مرى النَّاقةَ يُمريها مريًا، ومنه: ماراه مُماراةً ومِراءً؛ إذا استخرجَ مَا عِنده بالمناظرة، وامترى امتراءً؛ إذا استخرجَ الشُّبَهَ المشكلَةَ من غير حلٍّ لَهَا، المِريَةُ: التّردُّدُ في الأمر، وهو أخصُّ منَ الشَّكِّ[1].

والشَّكُّ: ضدُّ اليَقِين[2]، وقال الرّاغب: الشَّكُّ: اختلافُ النّقيضين عند الإنسان وتساويهُما، وذلك قد يكون لوجودِ أمارتَيْن متسَاوِيَتين عندَه في النَّقيضَين، أو لعدم الأمارةِ فيهما[3].

والفرقُ بين الشَّكِّ والظَّنِّ: أنَّ الشَّكَّ استواءُ طرفَي التَّجويزِ، والظَّنُّ رجحانُ أحدِ طرفَي التَّجويز، والشَّاكُّ يُجوّزُ كوْنَ ما شكَّ فيه على إحدى الصِّفتين؛ إذ لا دليلَ هناك ولا أمارةَ، ولذلك كان الشَّاكُّ لا يحتاجُ في طلب الشَّكِّ إلى النَّظَرِ، والعلمُ وغالبُ الظَّنِّ يُطلَبان بالنَّظر، وأصلُ الشَّكِّ في العربيّة من قولك شككتُ الشّيءَ؛ إذا جَمَعتَهُ بشيءٍ تُدخِلُهُ فيه، والشّكُّ هو اجتماعُ شيئين في الضّمير، ويجوز أن يُقال: الظَّنُّ قوةُ المعنى في النّفس من غير بلوغ حالِ الثِّقةِ الثَّابتةِ، وليس كذلك الشّكُّ الّذي هو وقوفٌ بين النَّقيضَين، من غير تقويةِ أحدِهما على الآخر[4]. فيكون الامتراءُ أقوى منَ الشّكِّ، والشّكُّ أقوَى منَ الظّنّ؛ فناسب إيرادُ لفظِ الامتراءِ في الآية لقوّةِ دلالتِه على المعنى.

(1) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 99، والرّاغب، المفردات: (مرى).
(2) ابن دريد، جمهرة اللّغة: 1/139.
(3) الرّاغب، المفردات: (شكك)، والفيروزآباديّ، القاموس المحيط: 3/332.
(4) العسكريّ، الفروق اللّغويّة، ص: 303.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
---
227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث
---
الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»